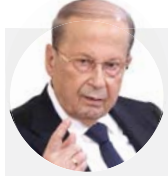


الرئاسة اللبنانية تنعى مبادرة بري

إلى الاعتذار وأخر تلك المحاولات الرسالة التي بعث بها عون للبرلمان يحمل من خلالها رئيس الوزراء المكلف مسؤولية تعثر التشكيل، بيد أن الأخير بقي على موقفه مستندا في ذلك على دعم بعض أطراف الداخل ومن بينهم رئيس مجلس النواب، فضلا عن المرجعية السنية.

وزار الحريري السبت الماضي مفتي الجمهورية، الشيخ عبداللطيف دريان وشاركة في اجتماع المجلس الشرعي الأعلى في دار الفتوى بالعاصمة بيروت. وعقب اللقاء، أعلن المجلس في بيان دعم الحريري وصلاحياته الدستورية، داعيا القيادات السياسية إلى "العمل مع رئيس الوزراء المكلف للخروج بحكومة تنقذ لبنان مما هو فيه".

ومن جهته قال الحريري في حينه، إنه "وضع المفتي والمجلس في أجواء مسار تاليف الحكومة منذ تكليفه بهذه المهمة قبل 7 أشهر"، مضيفا أن "ما يهمنى هو البلد لأن لبنان يتدهور اقتصاديا واجتماعيا كل يوم".



الرئيس ميشال عون
يصر على رفض أي
حل حكومي يكون
خارج إرادته

ويتمثل الخلاف بين عون والحريري حول تسمية الوزراء المسيحيين في الحكومة. ويقول الحريري إن رئيس الجمهورية يحاول الحصول على "الثلاث العطل" لفرقة، ومن بين أركانه التيار الوطني الحر و"حزب الله"، وهو ما ينفيه عون.

و"الثلاث العطل" يعني حصول فصل سياسي على ثلث عدد الحقائق الوزارية، ما يسمح له بالتحكم في قرارات الحكومة وتعطيل انعقاد اجتماعاتها. ويرى مراقبون أن موقف الرئاسة الأخير من شأنه أن يكرس حالة القطيعة غير المعلنة بين الحريري وعون، كما أنه سيقلق بظلال قائمة على العلاقة بين الأخير وبيري الذي سيقرر موقفه على أنه استهداف مباشر له ومبارته.

ويشير مراقبون إلى أن هذا الأمر سينسحب على العلاقة بين عون وحليفه حزب الله، حيث يرى رئيس الجمهورية في إعلان الحزب عن دعمه لمبادرة بري محاولة لإضعافه.

ويزيد تعثر تشكيل الحكومة الأوضاع سوءا في بلد يعاني بالأساس منذ أكثر من عام، أزمة اقتصادية في الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى تراجع قياسي في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وانتهاء القدرة الشرائية لمعظم المواطنين وزيادة معدلات الفقر.

بيروت - وجّهت رئاسة الجمهورية اللبنانية الثلاثاء انتقادات للحرارك الجاري الذي يقوده رئيس مجلس النواب نبينه بري لتشكيل حكومة جديدة، معتبرة أن "الرّخم المصطنع الذي يفتعله البعض في ملف تشكيل الحكومة لا أوفق له".

ويحاول رئيس مجلس النواب إحداث اختراق على مستوى التشكيل الحكومي المتعثر منذ أغسطس الماضي، من خلال مبادرته التي تقدم بها قبل أشهر وتلقى دعما من حزب الله.

ويعكس الموقف المستجد لرئاسة الجمهورية إصرار الرئيس ميشال عون ومن خلفه رئيس التيار الوطني الحر الذي يستشعر اشتداد العزلة من حوله، استمرارا في سياسة الهروب إلى الأمام، ورفضاً لأي حل حكومي يكون خارج إرادة الغنائي.

وقالت رئاسة الجمهورية في بيان "تطالعنا من حين إلى آخر تصريحات ومواقف من مرجعيات مختلفة (لم يحددها) تتدخل في عملية التاليف، متجاهلة قصدا أو عفوا ما نصّ عليه الدستور من البية من الواجب اتباعها لتشكيل الحكومة".

وأشارت إلى أن البية الدستور "في المادة 53 الفقرات 2 و 3 و 4 و 5 تختصر بضرورة الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف المنتخبين حصريا بعملية التاليف (تشكيل الحكومة) وإصدار المراسيم".

ودعا البيان "المرجعيات والجهات التي تتطوع لمشورة للمساعدة في تاليف الحكومة (لم يحددها)، إلى الاستناد للدستور والتقيّد بأحكامه وعدم التوسع في تفسيره لتكريس أعراف جديدة ووضع قواعد لا تلتزم معها". ورأى أن "الرّخم المصطنع الذي يفتعله البعض في مقاربة ملف تشكيل الحكومة، لا أوفق له إذا لم يسلك المسر الوحيد المنصوص عليه في الدستور".

وتساءل البيان "هل ما يصدر من مواقف وتدخلات تعيق عملية التاليف يخدم مصلحة اللبنانيين الغارقين في أزمة معيشية واقتصادية لا سابق لها، ويحقق حاجاتهم الإنسانية والاجتماعية الملحة، التي لا حلول جديدة لها، إلا من خلال حكومة إنقاذ جديدة؟". وأعاد البيان التأكيد على أن عون "ييدي كل الساعدات وتجاوب لتسهيل مهمة تشكيل حكومة جديدة".

وسبق وأن طرح رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية على الرئيس عون، بيد أن الأخير رفض مناقشتها بداعي أنها لم تأخذ بمطالبه.

وحاول عون ومن خلفه باسبيل عدة مرات حشّر الحريري في الزاوية ودفعه

انطلاق ورشة الإصلاحات السياسية في الأردن تحت الضغوط

الملك عبدالله الثاني: هدفتنا حياة برلمانية وحزبية تناسب الأردنيين



العاهل الأردني يطلق إشارة الإصلاح

وراء رأي، ولا يقيدته انغلاق للعقول والقلوب، وأن أولويتها هي العمل من أجل تهيئة البيئة التشريعية والسياسية، ووضع قوانين انتخاب وأحزاب، وتوصيات في مجال الإدارة المحلية، وما قد يحتاجه ذلك من تعديلات في النصوص الدستورية.

وأوضح الرفاعي في كلمته أن اللجنة ستبذل قصارى جهدها لتحقيق الرؤى الملكية للنقد والتحديث، مهدية بالأوراق النقاشية الملكية، مشيرا إلى التنوع في تشكيل اللجنة وتركيبتها التي تعكس ثراء المجتمع الأردني الفكري والثقافي بكل أطرافه.

وقال "لن نتردد في أن نستعين في عملنا بكل بيوت الخبرة الأردنية، وما سبقنا إليه إخواننا من الباحثين والمختصين والنوادر الوطنية المقدر، في هذا المجال"، مضيفا أن التغيير المطلوب من الجانب التشريعي، ومسؤولية المؤسسات الرسمية، ليس رهنا بقانون واحد، بل هي حزمة تشريعية حية متطورة، تضمن التغيير المتدرج والمتناسب مع تطور المجتمع، واستشراف احتياجاته المستقبلية، وسط المنظومة السلوكية والثقافية الاجتماعية، وما عمل اللجنة إلا جزء من هذه الحزمة، وتلك المنظومة، يحتاج نجاحها إلى اهتمام المواطن ومتابعته.

وعباب مسؤولين يملكون رؤية مستقبلية واضحة.

ويؤمن شق كبير بأن البلاد بحاجة إلى تغيير جذري لا يقتصر فقط على إدارة الوضع الاقتصادي بل مقاربة سياسية جديدة تؤسس لحكومات برلمانية تتولى زمام الأمور، لافتين إلى أن ما يتداول حول حصر المشكلة في تغيير قانون للانتخاب أمر غير منطقي، حيث أن هناك حاجة إلى منح الحياة السياسية والإعلامية مجدا التأكيد على أن الأبواب مفتوحة لجميع الأفكار والمقترحات، والمطلوب جلوس الجميع على طاولة الحوار وأن تكون مصلحة الأردن والأردنيين الهدف الأساسي.

وأكد أن المسار السياسي يجب أن يتزامن مع مسار آخر اقتصادي وإداري، مشيرا إلى أنه وجه الحكومة لوضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم خلال أسابيع، مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية خانقة فاقمها تفشي جائحة كورونا وتغير أولويات الدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى احتقان شعبي وتململ في صفوف الشارع، الذي يرى الجزء الأعظم منه أن المشكلة في المملكة تتجاوز ظروفها الاقتصادية فرضتها أوضاع يعينها إلى خلل في المنظومة ككل، بسبب البيروقراطية وتفشي الفساد

الأساسي.

وتابع أن اللجنة تتعهد بالاحكام عملها قناعات مسبقة، ولا يعيقه تخندق

عملية التطوير السياسي، من خلال خطة واضحة المعالم، وتوضيح الاتجاه المطلوب للمواطنين، وصولا إلى برلمان يضم أحزابا برامجية قوية.

وشدد العاهل الأردني على ضرورة إيجاد البيئة المناسبة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وضمان دور الشباب والمرأة في الحياة العامة. وأعب عن أمه في أن يرى الأردنيين منخرطين في الحياة السياسية واثقين بالعمل الحزبي، مجددا التأكيد على أن الأبواب مفتوحة لجميع الأفكار والمقترحات، والمطلوب جلوس الجميع على طاولة الحوار وأن تكون مصلحة الأردن والأردنيين الهدف الأساسي.

وأكد أن المسار السياسي يجب أن يتزامن مع مسار آخر اقتصادي وإداري، مشيرا إلى أنه وجه الحكومة لوضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم خلال أسابيع، مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية خانقة فاقمها تفشي جائحة كورونا وتغير أولويات الدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى احتقان شعبي وتململ في صفوف الشارع، الذي يرى الجزء الأعظم منه أن المشكلة في المملكة تتجاوز ظروفها الاقتصادية فرضتها أوضاع يعينها إلى خلل في المنظومة ككل، بسبب البيروقراطية وتفشي الفساد

انطلقت ورشة إصلاح المنظومة السياسية في الأردن وسط شكوك في الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات على ضوء التجارب السابقة المخيبة للأمال، ولسان حال الأردنيين يردد أن العبرة تبقى في الخواتيم.

عمان - عقدت اللجنة الملكية لإصلاح المنظومة السياسية في الأردن الثلاثاء اجتماعها الأول برئاسة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وبحضور ولي العهد الأمير الحسين، حيث تم طرح جملة من الاقتراحات من ضمنها تشكيل ست لجان فرعية حول قانون الانتخاب، ولجنة للشباب، ولجنة للأحزاب، ولجنة للتعديلات الدستورية، ولجنة للمرأة، ولجنة للإدارة المحلية.

وتم اقتراح تعيين مهندس مبيضين ناطقا إعلاميا باسم اللجنة، لوضع الراي العام أمام أبرز التطورات والقرارات المبنقة عنها.

وأعلن العاهل الأردني الأسبوع الماضي عن تشكيل لجنة تتولى الإصلاحات السياسية المطلوبة، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق سمير زيد الرفاعي، وعضوية 92 شخصية من مختلف المشارب الفكرية والسياسية.

واستقبل الأردنيون خبر تشكيل اللجنة بحذر مشوب بالكثير من الشكوك، خاصة وأنهم سبق أن عهدوا تشكيل مثل هذه اللجان والمبادرات، دون أن يحقق الحد الأدنى من التغيير. وتتضاعف هذه الشكوك بتعيين الرفاعي على رأسها وهو شخصية جدلية من القصر، وسبق أن أطيح بها من رئاسة الحكومة في العام 2011 إثر هبة شعبية.



سمير الرفاعي
اللجنة تتعهد بالاحكام عملها قناعات مسبقة

ووجه الملك عبدالله خلال الاجتماع الذي عقد في الديوان الملكي الهاشمي رسائل طمأنة للداخل بشأن جدية السير في الإصلاحات. وقال "هدفتنا تطوير المنظومة السياسية، وصولا إلى الحياة البرلمانية والحزبية، التي تناسب الأردنيين ومسيرة الأردن الديمقراطية"، مبينا أهمية تحديد الهدف النهائي من

الانقسات داخل الحركة الشعبية والسلطة السودانية تكبل جوبا

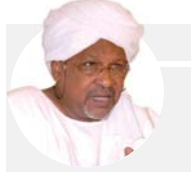
بنسبة 75 إلى 80 في المئة، ولم يتبق سوى القليل الذي يحتاج إلى المزيد من التشاور خارج قاعة التفاوض.

وافسحت وساطة جنوب السودان للطرفين فرصة لإنهاء التباينات بينهما ومددت فترة جلسات التفاوض التي بدأت في 26 مايو لمدة أسبوع بعد أن كان مقررا لها أن تنتهي في الثامن من يونيو الجاري، ثم مدتها أسبوعا ثانيا، وبعدها جرى إعلان التاجيل.

ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاقات بشأن "الإرادة الحرة أو الوحدة الطوعية" التي تطالب بها الحركة الشعبية ضمن خطواتها نحو استخدام حق تقرير المصير، إذا لم تلتزم الحكومة بالعلمانية، ولا تريد الحكومة أي حديث عن المشورة الشعبية لأنها ترتبط باستفتاء شعب جبال النوبة والفونج لتحديد مستقبلهم السياسي والإداري خوفا من تكرار تجربة جنوب السودان في الانفصال.

ومن المتوقع أن تضاعف بعض القوى الدولية ضغوطها على الطرفين للجلوس مجددا على طاولة المفاوضات، غير أن ذلك سيحتاج إلى فترة من الوقت لإعادة ترتيب كل طرف أوراقه، بما فيها بعثة الأمم المتحدة التي وقعت في أخطاء قبل بدء المفاوضات وتمثلت في رفضها حضور ممثلي المنظمات المدنية في المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان) بحجة وجود خلفيات سياسية لهم، في حين أن ذلك يسهم في أن تكون رؤى أصحاب المصلحة والمهتمين حاضرة في المباحثات.

المفاوضات، أن محاولة تصدير الخلاف حول العلمانية أمر يشوبه الكثير من الصواب لأن الحكومة والحركة الشعبية توصلتا إلى اتفاق بشأن استبعاد العلمانية واستبدالها بفصل الدين عن الدولة، لكن المكون العسكري الذي وافق في البداية تراجع ورفض، ما ينشئ بانه في حال الحل تنازلات جديدة بشأن العلمانية قد لا تكون محل توافق من جانب العسكريين.



كمال الجزولي
المكون العسكري
ليست لديه إرادة
للولصول إلى اتفاق

ويرى مراقبون أن الانقسات داخل الطرفين كانت سبب غموض ماهية البنود غير المتوافق عليها في المباحثات، بل إنهما حاولا التأكيد على أن هناك تقدما ملموسا من دون الإفصاح عن تفاصيل البنود المتوافق عليها. وحاول عضو مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول ركن شمس الدين كباشي رئيس الوفد الحكومي التقليل مع وقع الخلافات بتأكيده أن "جلسات المفاوضات سادتها روح إيجابية وإرادة حقيقية".

وأعاد دوائر سياسية سودانية مسؤولية الفشل إلى طبيعة الصراعات المستمرة بين الطرفين منذ 65 عاما، مع أنهما اتفقا على مسودة الاتفاق الإطاري

التقارب مع العسكريين، ومواقفها تتقارب مع قوى سياسية شمالية أبرزها الحزب الشيوعي.

وأفسر الوضع الراهن تقريبا جديدا بين الحركة الشعبية جناح مالك عقار مع تيار الحل الذي انفصلت عنه من حيث الموقف من الثورة ومبادئها الأساسية، وهو الأمر الذي تخشاه السلطة الانتقالية بالتحديد المكون العسكري الذي يعتقد أن دخول الحل دائرة السلطة سيعقد المشهد السياسي على نحو أكبر، لأن عبدالواحد نور رئيس حركة جيش تحرير السودان سيكون على بعد خطوات من السلام في تلك الحالة.

ويشير مراقبون إلى أن المكون المدني في السلطة الانتقالية قد يكون أكثر قربا من الحل حال جرى التوافق حول استكمال المفاوضات وسينحاز إلى التيار الأصلي في الثورة، وستصبح رؤيته مختلفة عن العسكريين، ما يجعل الوصول إلى اتفاق بحاجة إلى معجزة تفكك التكتلات السياسية المتناحرة.

ولدى هؤلاء قناعة بأن وساطة جنوب السودان التي تمكنت من إتمام اتفاق جوبا لن تكون قادرة على تكرار الأمر مع حركة الحل، وأن رغبته في نجاح المفاوضات بكافة السبل ليست كافية، والأمر بحاجة إلى استعدادات خاصة وحنكة في المباحثات وقوة سياسية غير متوافرة حتى الآن.

وأوضح الجزولي الذي شارك في ورشة العمل التي عقدتها وساطة جنوب السودان بشأن علمانية الدولة قبل انطلاق

في حين أن المكون العسكري بدأ غير متجاوب مع أكثر من ملف، بينها علمانية الدولة ويصر على أن يكون الارتكان إلى مبدأ فصل علاقة الدين بالدولة دون التزام بتنفيذ خطوات مباشرة تؤكد على العلمانية".

ومن نتائج هذا الخلاف مغادرة ممثل الحركة الانتقالية في الوفد المفاوضات والتحدث الرسمي باسم الوفد خالد عمر جوبا قبل بدء الجولة الأخيرة التي جرت صباح الثلاثاء وانتهت بتاجيل التفاوض، ما بعث برسالة مفادها أن السلطة بحاجة أولا إلى اتفاق داخلي بين مكوناتها في الخرطوم قبل العودة إلى أي مفاوضات لاحقا.

وأكد الخبير القانوني في شؤون النزاعات بالسودان كمال الجزولي أن الحركة الشعبية تواجه أزمة تاريخية ترتبط بقوى الشمال عموما، إذ تتفق في ما بينها على الأساسيات قبل أن تغرق في خلافات كبيرة حول الأفرع، وما حدث في جوبا جرى في مؤتمر أسمره عام 1996 والذي ناقش نفس القضايا التي كانت محل اتفاق بين القوى الشمالية للحركة قبل أن تتفكك ويحدث انقسام داخلها.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن المكون العسكري داخل السلطة الانتقالية ليست لديه إرادة سياسية للوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية، لأنه يعلم أن طبيعة العلاقة مع الحركة ستكون مختلفة عن العلاقة مع الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة عدة، وأن حركة الحل لديها مواقف لن تراجع عنها مهما كان

إلى انقسات داخل كل من الحركة الشعبية والحكومة الانتقالية بشأن جملة من القضايا، وعدم قدرتهما على توحيد القرار.

وأشار المصدر ذاته لـ "العرب" إلى أن حركة الحل تعاني تاريخيا في الموقف بين تيارين داخلها، أحدهما يتبنى موقفا سياسيا منفتحا بشكل كبير على المفاوضات ولا يمانع في تقديم تنازلات تقود إلى اتفاق، وآخر أيديولوجي يتمسك بأهمية إصلاء الحركة شروطها ويعتبر التنازل خضوعا لسلطة العسكريين.

وقال المصدر المطلع عن قرب على طبيعة المباحثات إن وفد الحكومة "يعاني انقساما أيضا بين موقف المكون المدني الذي تتجاوب مع كثير من مطالب الحركة

الخرطوم - فشلت جولة التفاوض الأولى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحل في التوصل إلى اتفاق إطاري تمهدا لبدء المباحثات حول الملفات الرئيسية. وقررت الوساطة الجنوبية الثلاثاء تعليق المفاوضات لإجراء المزيد من المشاورات.

وتقوم وساطة جنوب السودان باتصالات بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتقريب وجهات النظر وتهيئة الظروف لانطلاق جولة التفاوض القادمة، ولم تتيح سوى أربع نقاط من تسع عشرة نقطة كان يجري التفاوض حولها.

وأرجع مصدر سوداني مطلع عدم قدرة الطرفين على التوصل إلى تفاهات أولية بعد ثلاثة أسابيع من المباحثات



خياران أعلامهما بالنسبة إلى المكون العسكري